ه وبنت الابن تاخذ السدس اذا ه كانت مع البنت منفردة لا يحتذي ه
ه وهكذا الاخت مع الاخت التي ه بالابوين بالاخ دلته ه
اقول الرابع ممن فرضه السدس بنت الابن فاكثر اذا كانت مع البنت الواحدة
فتاخذ بنت الابن فاكثر او بنات الابن السدس تكملة الثلثين اجماعا لقول
ابن مسعود رضي الله عنه وقد سئل عن بنت وبنت ابن واخت فقال اقضي
فيها بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم للبنت النصف ولبنت الابن السدس
تكملة الثلثين وما بقي فللاخت رواه البخاري وغيره وقوله منفردة لا يحتذي
بالتالي المجمة المفتوحة مبني للمجهول اي هذا مثل يحتذي به ويقاس
عليه كل بنت ابن فاكثر نازلة مع بنت ابن واحدة اعلاهما او نحوهن فان
لبنت الابن النازلة او بنات الابن السدس مع وجود العالية تكملة
الثلثين ولهم هذا لو كانت بنت الابن مع بنتين فاكثر سقطت الا اذا
كان معها ابن ابن يعصبها والخامس من فرضه السدس الاخت من
الاب او الاخوات من الاب مع الاخت الواحدة من الابوين
فان للاخت او الاخوات من الاب السدس تكملة الثلثين اجماعا
فيما سأتي على الذي قبلها فان كان فيها اختان فاكثر لابوين سقطت
او له اخوات للاب الا اذا كان معهما او معهن اخ لاب يعصبها او يعصبهن
قال ه والسدس فرض جدة في النسب ه واحدة كانت لام او اب ه
ه وولد الام منا السدس ا ه والشرط في افراده لا نثنا ه
اقول السادس هو يستحق السدس الجدة مطلقا سواء كان الميت ذكرا او انثى
وسواء كانت واحدة او اكثر وسواء كانت من قبل الام او من قبل الاب
اما ام الام وام الاب وامهاتهما فترث كل واحدة منهن السدس
اذا انفردت وبشرط كان في السدس اذا اجتمعتا اجماعا واما امهات
الاجداد وامهاتهن عندنا وعند الحنفية والجمهور لا ذلا يهن يوارث
فيما سأتي على ما لا يخفى فالملك رحمه الله تفقه ومن ادلت بغير وارث
لا ترث شيئا كما مر اي لا مرسيا تي في كلامه والسابع ممن يستحق
السدس ولد الام وذكرا كان او انثى بشرط ان يكون منفردا اجماعا
لقوله تعالى ولاخ او اخت تكملة احد منهما السدس قال

ه وان تساوين نصب الجدات ه وكن كلهن وارثات ه
ه فالسدس بينهن بالسوية ه في القسمة العادلة الشرعية ه
اقول اذا اختلطت جدتين او جدات وتساوين نسبهن في الدرجة وكن كلهن وارثات
اي مدليات بوارث كام ام ام وام ام اب وام ابي اب قسم السدس بينهن على
عدد رؤسهن بالسوية لما روي الحاكم على شرط الشيخين ان صلى الله عليه وسلم
قضى للجدتين بالسدس فيما روي ايضا عليا وروي الامام احمد ان صلى
الله عليه وسلم ورث ثلاث جدات رواه ابو داود في مراسيله والي الحديث اشار بقوله في القسمة
العادلة الشرعية في كثير من النسخ وفي بعضها المرضية ولو كانت احدى الجدتين
او الجدات تدلي بخليطين وغيرهما تدلي بجهة واحدة قسم السدس بينهما او بينهن
بالسوية ايضا على الاصح وهو المحكي في عبارة وقيل يقسم اثلاثا على عدد رؤسهن
قال ه وان تكن قربى الام مجببت ه اما اب بعدي وسداسليت ه
ه وان يكن بالعكس فالقول لاني ه في كتب اهل العلم منصوص اني ه
ه لا تسقط البعدي على الصحيح ه واتفق اجل على التصحيح ه
اقول اذا اختلفت جدتين او الجدات في الدرجة والجهة بان كان بعضهن
اقرب الى الميت من بعض كما اذا كانت جدة قربى لام وحدها وجدة بعدى لاب كام
الام وام ام الاب او ام الجد فالقربى للام تحجب البعدي للاب عند ذاقطة وذاخذ
السدس وحدها وهو المراد بقوله مجببت ام البعدي وسداسليت بتثليث السين
المهملة بعدها خاء معجمة وان تكن المسئلة بالعكس بان كانت القربى من جهة
الاب والبعدي من جهة الام كام الاب وام ام الام ففيها قولان منصوصان
للشافعي وقيل وجهان اصحهما لا تسقط البعدي من جهة الام بالقربى من جهة
الاب بل تشتركان في السدس لان اصلها اجتر بجدها لان التي من قبل الام هي الاصل
وبه قطع المالكية والقول الثاني تسقط البعدي من جهة الام وبه قطع
الحنفية لبعدها واقول واتفق اجل على التصحيح وهو بالجيم اي المعظم
من اصحاب الشافعي اتفقوا على تصحيح القول الاول قال
ه وكل من ادلت بغير وارث ه فما لها حظ في الموارث ه
ه وتسقط البعدي بذات القربى ه في المذهب الاولى فقل حبي
اقول كل جدة ادلت الى الميت بغير وارث فهي ساقطة لا حظ لها في الميراث كام